سُبل إعداد الكفاءات الصحفية العربية وفقاً للمنظور الحضاري للأمة في ظل تداعيات الربيع العربي (الأردن نموذجا)

د. نسرين رياض عبدالله *

ملخص الدراسة:
تعالج هذه الدراسة موضوع سبل إعداد الكفاءات الصحفية في ظل تداعيات ما يسمى بظاهرة الربيع العربي في الأردن كنموذج، من خلال تقييم أنشطة التدريب المقدمة للصحفيين وخاصة برامجها وكيفية القيام بها والمشاكل التي تواجهها. حيث هدفت إلى تحديد أبرز احتياجات الصحفيين في المؤسسات الصحفية الأردنية المختلفة، وتحديد طبيعة المهارات التي تركز عليها مؤسسات التدريب الصحفية المختلفة داخل المملكة كنموذج، ومقارنة مستوى التوافق بين مضامين هذه البرامج واحتياجاتنا الصحفية وثقافتنا، من خلال منهج وصفي تشخيصي وبالاعتماد على على أسلوب المقابلة المتعمقة مع قيادات ومدراء تدريب في مؤسسات تدريب أردنية، إضافة إلى استطلاع آراء عدد من القائمين بالاتصال الذين تلقوا برامج تدريب بالإضافة إلى مراجعة عينة مما نشر في الصحف حول مستويات المهنية الصحفية أو دراسات ومؤلفات لباحثين في هذا الموضوع، وكذلك في جانب تطبيقي اعتمدت الباحثة على وسيلة الملاحظة بالمشاركة في أجزاء من برامج تدريبية وتدوين أبرز ما جاء فيها.
وقد أظهرت الدراسة أن ذلك لا يتم وفق استراتيجيات تخاطب الاحتياجات الفعلية للكفاءات المطلوبة كما أننا نحتاج إلى تطوير مهارات التفكير الإعلامي أي بناء الرواية الإخبارية وفقاً لقيم خبرية متناسبة مع طبيعة مجتمعاتنا العربية والإسلامية، قيمٍ تحترم قيمة الإنسان، وحقوقه.
كما تبين الدراسة أن ظاهرة الربيع العربي لم تترك أثراً يذكر في هذه الأنشطة إضافة إلى أن الحاجة قد ظهرت واضحة للتأكيد على أهمية تحديد وإدخال معايير سلوكية ومهنية تعلي من سبل إعداد الكفاءات الصحفية، وإغناء ذلك بمجموعة القيم الإنسانية التي تنطوي عليها الحضارة العربية الإسلامية والتي تضمن نجاح عملية بناء الكفاءات الصحفية القادرة على التعامل مع ما هو قائم وما يستجد من تطورات وذلك إضافة إلى أهمية تزويد الكفاءات الصحفية ببرامج ذات طبيعة تخصصية تناسب مختلف الأنشطة التي يمارسها الإعلاميون في مختلف المواقع وخاصة منها ما يتصل بالقوانين النافذة التي تنظم مستويات الحرية وحقوق الإنسان.
كما أظهرت الدراسة أن إن هناك اختلافا حول بعض المفاهيم بحاجة للتحديد كمفهوم الحرية المسؤولة والرقابة الذاتية خاصة بعد الربيع العربي حيث تعطي وسائل الإعلام أولوية لطرح الموضوعات التي تنسجم مع سياسة التحرير التي ترتبط بشكل وثيق بنمط الملكية وتوجهات مالك المؤسسة، وأننا نحتاج إلى وجود بيئة ناظمة للعمل الإعلامي بحيث تتولى متابعة العمل الإعلامي لضمان مستوى مهنيٍ أفضلَ في الأداء بعيداً عن القيود ووفق تأصيل نظري منسجم مع طبيعتنا الإنسانية وظروفنا وفق معيار ثابت لا يتغير بل يواكب المتغيرات الزمنية والمكانية، وهو القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: تدريب، برامج تدريب، إعداد، كفاءات، صحفيين، إعلاميين، مؤسسات صحفية

* الأستاذ المساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام- جامعة اليرموك

Ways of Preparing Arabic Media Specialists (officers) According to the Nation's civilization aspects as anticipated by the Arabic Spring repercussions (Jordan as Model)

Abstract:

This study discusses the above subject through evaluating the training activities provided to Media community in Jordan, specially the Programs suggested and how they were carried out, and the problems involved, and thus to identify the main needs of those working in different Journalistic institutions in Jordan, and the skills adopted by various Media training houses in the kingdom as a model, in addition of comparing or checking the level of harmony between such programs and the actual needs as recognized by our culture.

The study adopted descriptive diagnosal approach depending on thorough and detailed interviews with leaders and managers of Jordanian training institutions, in addition to checking and considering the views and judgments of those media officers and staff who received training programs. The study paid attention also to reviewing a sample of what is published in local newspapers as regards the level of journalistic professionalism and what other researchers stated in this aspect. The author of this study depended also on personal notes during participation in certain parts of training programs.

This study shows that the goals envisaged by the study were not embodied in strategies that are capable of addressing the real needs of the journalistic community in Jordan, and there is a need for more development in Media thinking skills where the media vision is built according to balanced values that take care of the nature of our Arabic and Moslem societies that respects human values and rights, that are documented by Holy Quran

The study also shows that the Arabic Spring phenomena did not have any meaningful effect on such activities, in addition to the clear necessity of emphasizing and introducing professional and behavior criteria that can help in rising up the standers of preparing Media specialists who can positively deal with present and future developments.

The study also points out to the importance of providing the Media community with certain specialized programs that cope with various activities carried out in various sights with special attention to laws and regulations relevant to such activities, in particular those related to levels of freedom and human rights.

This study also found that there is need to bridge the differences in certain concepts such as the responsible freedom and self-control, especially after the Arab Spring as the Media institutions still give priority to those subjects that go in harmony with the editing polices which respect, as a priority, the ownership pattern and the views of the institution owner.

Keywords: Training, training programs, preparation, competencies, journalists, media professionals, press institutions

مقدمة

تعرضت المنطقة العربية خلال الأعوام الماضية ولا زالت تواجه تداعيات ما يسمى بظاهرة الربيع العربي التي ألقت بظلالها على المؤسسات الصحفية لما لها من تأثير على الشعوب، ففي البداية كان هناك ترحيبٌ مجتمعيٌ جماهيريٌ وإعلاميٌ بهذه الظاهرة ومن هنا جاءت تسميتها بالربيع في إشارة إلى أنها تنبئ بتفتح وبدايةٍ لعهدٍ جديدٍ في الدول العربية التي شهدتها، وفي إشارة إلى الإصلاح الذي سينتج عن هذه الظَّاهرة من ترسيخ للنهج الديمقراطي وتعزيز للحريات العامة.

والحقيقة أن تفاعل الدول العربية مع هذه الظاهرة ونتائج الحراك الشعبي الذي أيدها تفاوتَ وفق تفاوت طبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول من جهة، وتوقيت حدوث التغيير من جهة أخرى، فالدول التي سبق إليها الربيع تعاملت معه بطريقة أقل جهوزية وخاصة على مستوى الأنظمة والحكومات، الأمر الذي حدد شكل التغيير ونوعه.

وتفاوتُ التعاطي مع ظاهرة الربيع العربي لم ينسحب على الشعوب والأنظمة في هذه الدول فقط، بل وبطبيعة الحال فقد تعامل الإعلام معها بطرقٍ ومراحلَ مختلفة، تتناسب من حيث الشكل والمضمون من الناحية المنطقية مع طبيعة النظام السياسي الذي يرسم كما نعلم شكلاً واضحاً في أي بلد في العالم لطبيعة النظام الإعلامي، أو السياسة الصحفية للسلطة السياسية.

كما أن اختلاف نتائج الحراكِ الشعبي والتحول الديمقراطي الذي جاء في معظم الدول بالإسلاميين إلى سدة الحكم أدى إلى اختلافٍ واضحٍ في طريقة التعامل الإعلامي عند تغطية الأحداث المرتبطة بالربيع العربي، حيث لم تكن قيادات المؤسسات الصحفية تتوقع تلك النتائج السياسية، ومن هنا اختلف أسلوب تعاطيها مع هذه الأحداث بشكل أثبت أنها وبجدارة أدواتٍ للسلطة وليست سلطةً حقيقةً تنقل بالأساس الواقعَ بصورة محايدة تعكس في الوقت ذاته اهتمام الناس أو الجمهور.

و قد كشفت طريقة تعاطي المؤسسات الصحفية مع أحداث الربيع العربي، عن عدم توفر كفاءاتٍ إعلاميةٍ قادرة على التعاطي الدقيق مع هذا النوع من القضايا أو الظواهر التي تعني تحولات كبيرة تدور على أرض الواقع يتعين على الإعلامي وفيها بالذات أن يكون محايداً وأن يتبع مجموعة من الأسس هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ونظراً لاتجاهات التحولات الديمقراطية والإصلاح التي ظهر أن غالبية قادتها هم من الإسلاميين أو ممن لهم توجهات إسلامية فقد تبين أن أجهزة الإعلامِ وكوادرَها تعاني فقراً شديداً في مستويات الثقافة الإسلامية حيث لم تكن قادرة على التمييز-اللهم باستثناء بعض القنوات الإسلامية- بين الغث والسمين، ولم تقم بدور الحارس الحقيقي على وعي الشعوب، ولم تتعامل بمنطلقاتٍ مسؤولةٍ مع طبيعة التحول وأسبابه وأبعاده بل تابعت دورها في الدفاع عن استقرار الوضع القائم، وحتى القنوات الصحفية التي حاولت أن تنقل اهتمام الجماهير لم تفلح في أن تكون موضوعية بالكامل.

وقد ركزت الدراسات السابقة في هذا الشأن وفي معظمها على القائم بالاتصال وكيف يبني أشكال التغطية المختلفة تلك وما هي الأدوات والمهارات التي امتلكها والتي يسعى لامتلاكها في ظل تداعيات الربيع العربي، وإلى أي مدى تنسجم مع المنظور الحضاري للأمة خاصة، فهل يتم إعداد الكفاءات الصحفية وفق هذا المنظور وما هي سبل إعداد الكفاءات وفقاً لهذا المنظور؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى بناء تصور لبرنامج تدريبي مثالي يمكن أن يطبق على الصحفيين في الدول العربية، من خلال تحديد نمط جديد للمعايير المهنية التي يجب أن يلتزم بها الصحفيون في الوطن العربي وتعميمها على المؤسسات الصحفية، والتي يجب أن تشتمل على قيم تحريرية وخبرية ومؤسسية مضافاً لها الآن القيم الحضارية التي لا تغفل المرجعية الفكرية والدينية كمصدر لتحديد الضوابط الأخلاقية. بل وتعود للنصوص الشرعية وتحديداً القرآن الكريم كمصدر للتشريع المهني الأخلاقي كونه تعالى قال في كتابه: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام: ٣٨). وقد أشار أديب مُروّة[١] إلى أهمية تأصيل الأخلاقيات المهنية الصحفية الشرعية أيضاً حين قال: "القرآن الكريم أبلغ وسيلة صحفية "وبذلك فهو يعتقد أن هناك أسساً اتصالية لغوية في القرآن الكريم تقدم لنا تأصيلاً لأسلوب بليغ في تصنيف أو نقل المعلومات وهو الأساس العام للممارسة الصحفية عموماً والذي يتطلب أن يتم الكشف عنه وتنظيمه.

ويتحقق هذه الدراسة المحوري من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد أبرز احتياجات الصحفيين في المؤسسات الصحفية الأردنية المختلفة.

٢. تحديد طبيعة المهارات التي تركز عليها مؤسسات التدريب الصحفية الأردنية.

٣. تحديد درجة التوافق بين هذه الاحتياجات وبين المهارات التي تركز عليها برامج التدريب قبل وبعد أحداث الربيع العربي والتداعيات السياسية والإعلامية لها.

٤. تحديد درجة التوافق بين البرامج التدريبية والمنظومة الفكرية والحضارية لمجتمعاتنا العربية كون الأردن جزءًا من الأمة العربية والاسلامية حيث يخضع كل فرد فيه للمنظومة الفكرية والأخلاقية السائدة كون الأردن جزءًا من الأمة العربية والاسلامية حيث يخضع كل فرد فيه للمنظومة الفكرية والأخلاقية السائدة.

٥. تحديد أبرز المشكلات التي تواجه برامج التدريب.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسهم في تقديم منظومة جديدة متكاملة مستمدة من ثقافة مجتمعاتنا العربية والإسلامية لمجموعة المهارات التي يجب أن يتم تأهيل الصحفيين على أساسها لممارسة المهنة الصحفية، ووفق أسس منطقية علمية بحته خاصة في ظل الحراك السياسي الكبير الذي أسفر عنه ما يسمى بالربيع العربي حيث أنها:

١. تقدم تقييماً لواقع عمليات وبرامج التدريب والتأهيل الحالية التي تتم في الأردن كحالة عربية.

٢. تقدم تصوراً لأبرز الإشكاليات التي تواجه ممارسة المهنة الصحفية، وإلى أي مدى يتم التعامل معها ومحاولة حلها.

٣. تُبدد الخلط الواضح بين الحرية والتجاوز في أساليب التغطية ومضامينها وتوقيتها وتحدد حدود الحرية المسؤولة بما يخدم رسالة الصحافة.

مشكلة الدراسة

أشار الاستطلاع الأولي للباحثة بالإضافة إلى مسح الدراسات السابقة، إلى أن طريقة بناء الكفاءات الصحفية في عدد من المؤسسات الصحفية والأكاديمية في الأردن والتي تقدم دورات تدريبية إعلامية متنوعة، لا تتم وفق استراتيجية تنطلق من الحاجات الفعلية للصحفيين في بيئة العمل الصحفي، وإنما تتم عملية بناء البرامج التدريبية انطلاقاً من ملاحظة دقيقة للمراقبين المعنيين بإدارة برامج التدريب في المؤسسات.

مما يعني أن عملية تطوير الكفاءات الصحفية لا تتم وفقاً للمراحل المنطقية التي تبدأ بأن تحدد المؤسسات الصحفية احتياجاتها من التدريب وهل هي بحاجة إلى تطوير مهارة إنجاز المهمات الصحفية empowerment أم أن الاحتياجات هي عبارة عن تحضير الإعلامي للتعامل مع تقنية جديدة تماماً في ممارسة المهنة enabling. كما أنه وفي حالات كثيرة يتم اختيار موضوعات التدريب كذلك من قبل جهة دولية مانحة، لا تنتمي أساساً للمنظومة الحضارية التي يعمل الإعلاميون ضمن بيئتها، ومن هنا تفرض هذه الجهات أجنداتها وفي إطار التعامل مع الموضوعات التي تنسجم مع توجهاتها ورؤيتها المستمدة من واقعها ومجتمعاتها الغربية عن واقعنا ورؤيتنا الحضارية للقضايا.

وحتى فيما يتعلق بالجزء الفني من العمل الإعلامي والأسس التي تعتبر موحدة أو أساسية في أي مجتمع والتي تدرس ضمن علم الصحافة والإعلام، فإنها تتم بالتطبيق على هذه الموضوعات الغربية أو البعيدة أو غير ذات الأولوية بالنسبة لمجتمعاتنا العربية. ولذا فإنه وعندما يبدأ الإعلامي بتطبيق ذات المهارات أو الفنيات أو الآليات على مجتمعاتنا فإنه يواجه صعوبة كبيرة في التطبيق تقلل من فعالية أدائه.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي سبل إعداد الكفاءات الصحفية الأردنية التي تعتمدها مؤسسات التدريب الصحفية الأردنية منذ ظاهرة الربيع العربي حتى الآن؟

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما هو مفهوم القيادات في مؤسسات التدريب الإعلامي الأردنية لظاهرة الربيع العربي؟

٢. ما هي الأولويات الإعلامية لموضوعات التدريب؟

أ. هل طرأ اختلاف على هذه الأولويات أو على معدلات التدريب بعد ظاهرة الربيع العربي؟

ب. هل هناك مهارات جديدة التي أصبح من الضروري تطويرها لدى الصحفيين بعد الربيع العربي؟

٣. من الذي يحدد موضوعات التدريب في مؤسسات التدريب الأردنية المختلفة؟

أ. هل تنسجم موضوعات برامج التدريب مع ثوابت ثقافتنا العربية الإسلامية؟

٤. من هي أطراف عملية التدريب في مؤسسات التدريب الأردنية المختلفة؟

أ. من الذي يخضع للتدريب في مؤسسات التدريب الأردنية؟

ب. من الذي يقوم بالتدريب في مؤسسات التدريب الأردنية المختلفة؟

٥. ما هي أبرز مشكلة تواجه برامج التدريب في الأردن؟

أ. كيف يمكن التغلب على هذه المشكلة؟

٦. ما العلاقة بين الممارسة المهنية والبعد الرسالي أو الأخلاقي؟

٧. ما هي أخلاقيات المهنة الصحفية التي دلت عليها النصوص الإسلامية؟

٨. ما هي الحرية المسؤولة من منظور إسلامي؟

منهج الدراسة

تنوي الباحثة الاعتماد على المنهج الوصفي التشخيصي لتحديد أهم الاحتياجات التدريبية ومضامين البرامج التدريبية وكيفية بنائها وأبرز المشكلات التي تواجه عملية التدريب أو بناء الكفاءات، ومن الذي يقوم بالتدريب من جهات أو أفراد، وإلى أي مدى تنسجم هذه المضامين أو تراعي المنظومة الفكرية والحضارية لأمتنا. بما يمكننا في النهاية من وصفها وصفا دقيقا وتصنيفها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها بالاستعانة بأساليب التحليل. كما تعتزم الباحثة الاعتماد على المنهج المقارن لملاحظة وجود أي وجوه شبه أو اختلاف بين ما تقدم ذكره من وصف لعناصر الظاهرة، قبل وبعد ما يسمى بالربيع العربي.

وفي سبيل ذلك فإن الباحثة اعتمدت على المقابلة المتعمقة مع قيادات ومدراء تدريب في مؤسسات تدريب أردنية، إضافة إلى استطلاع آراء عدد من القائمين بالاتصال الذين تلقوا برامج تدريب بالإضافة إلى مراجعة عينة مما نشر في الصحف حول مستويات المهنية الصحفية أو دراسات ومؤلفات لباحثين في هذا الموضوع، وكذلك في جانب تطبيقي من البحث تعتزم الباحثة اعتماد وسيلة الملاحظة بالمشاركة في أجزاء من برامج تدريبية وتدوين أبرز ما جاء فيها.

مجتمع الدراسة والعينة

يتألف مجتمع الدراسة من مجموع مؤسسات التدريب الأردنية أو المؤسسات الصحفية التي تنظم برامج تدريبية وقيادات عمليات التدريب فيها خلال فترة ما بعد ما يسمى بظاهرة الربيع العربي حتى الآن، ومن هنا تنقسم عينة الدراسة إلى: عينة مؤسسات تدريب، وعينة قيادات تدريب، عينة قائمين على برامج التدريب في المؤسسات الأردنية. وقد عمدت الباحثة إلى اختيار عينة من مؤسسات التدريب والقيادات التدريبية فيها، وفق أسلوب اختيار العينة العمدية؛ أي بعد تحديد مجموعة من المعايير التي تجعل منها عينة ممثلة: وهي بالنسبة لمؤسسات التدريب: أن تكون بدأت في نشاطها التدريبي قبل الربيع العربي ومستمرة في برامجها التي تقدمها لفئات متنوعة من القائمين بالاتصال وذات أهداف ربحية وغير ربحية، وأن تتم برامجها التدريبية خارج أو داخل الأردن مع التركيز على تأهيل الصحفيين الأردنيين. وبالنسبة لعينة القيادات فالأمر يعتمد على أن تكون هذه القيادات منتسبة للمؤسسات الصحفية أو التدريبية

خلال فترة الدراسة أو على اطلاع بسياسات التحرير المختلفة وأولويات القضايا التي يتم تناولها إعلامياً على الساحة الأردنية.، وتتمثل أنواع العينة في التالي:

- عينة مؤسسات تدريب ومؤسسات إعلامية تنظم برامج تدريبية: وهي معهد الإعلام الأردني، مركز حماية وحرية الصحفيين، مركز الإعلاميات العربيات، اليونسكو-قسم الإعلام، وكالة الأنباء الأردنية "بترا."
- عينة قيادات تدريب: مدراء تدريب ومساعديهم ومدراء المشاريع في مؤسسات التدريب.

أساليب التحليل وجمع المعلومات

اعتمدت الباحثة على أسلوب المقابلة المتعمقة مع القيادات الصحفية وقيادات التدريب.

الدراسات السابقة

- من الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة إلهام البرصان(٢٠٢١)[٢] بعنوان: واقع التدريب الصحفي للصحفيين الأردنيين في ظل الصحافة الرقمية، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع وطبيعة عملية التدريب لصحفيين في ظل الصحافة الرقمية ومعرفة نقاط القوة والضعف في البرامج التدريبية الصحفية الموجودة في المؤسسات الأردنية العالمية ومستقبل العملية التدريبية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح العالمي وأداة الاستمارة في جمع البيانات والمعلومات. توصلت الدراسة إلى وجود دعم مالي من قبل المؤسسات الأجنبية لعملية التدريب الرقمي في المؤسسات الأردنية العالمية، وتبين أن البرامج المطروحة في العملية التدريبية ليست بالمستوى الذي يحقق الفائدة عند الصحفي في الصحافة ة، إضافة بالصحافة الرقمية الرقمي إلى عدم وجود أجهزة متطورة وحديثة متخصصة تواكب العصر الحديث. توصي الدراسة بضرورة التعاون بين المؤسسات الأردنية العالمية ونقابة الصحفيين الأردنيين في دعم العملية التدريبية في الصحافة الرقمية وتقويم البرامج التدريبية بشكل دوري من قبل المسؤولين والجهات المعنية ووضع خطط استراتيجية مستقبلية للتدريب الإعلامي وتطوير المؤسسات العالمية.وأظهرت الدراسة أن ضعف البرامج التدريبية التي لا تواكب التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال، أديا إلى فجوة كبيرة بين متطلبات العمل الصحفي والصحفي نفسه، حيث أصبح التدريب الصحفي المواكب للتطور ضرورة ملحة للمؤسسات العالمية الأردنية، وهو أفضل استثمار يمكن أن يحقق عائد ا مثمرا للمؤسسة الصحفية وللصحفيين أنفسهم.

- ومن الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة سعيد مراح(٢٠٢٠) والتي هدفت إلى الى البحث حول دور التدريب الإعلامي في تحسين الأداء المهني للإعلامين في إذاعة سوق أهراس، و هي دراسة وصفية تحليلية اعتمدت على أداة الاستمارة و التي تم توزيعها على عينة قصدية من العاملين في إذاعة سوق أهراس، و كان ذلك بهدف الإجابة عن التساؤل المركزي التالي: ما هو دور التدريب الاعلامي في تحسين الأداء المهني للإعلاميين في اذاعة سوق أهراس؟وعرضت الدراسة لعدد من أهم مبادئ التدريب الإعلامي، كوضوح الهدف والاستمرارية والشمولية والتدرج، ومواكبة التطور والشرعية،والمنطقية والمرونة والنظام المفتوح، وأظهرت الدراسة أن التدريب الذي تلقوه العاملين في إذاعة أهراس كان نظرياً ومعرفياً ولم يكن كافياً، غير أنه ساهم في رفع جودة العمل الصحفي ونجاح المؤسسة.

• من الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة نسيم الطويسي، باسم الطويسي، رائد سليمان (٢٠١٥) [٣]بعنوان: جودة التدريب الإعلامي في الأردن، حيث ناقشت الدراسة واقع وجودة التدريب الإعلامي في الأردن، من وجهة نظر الإعلاميين؛ من أجل الوصول إلى رؤية علمية حول واقع التدريب والأولويات التي يحتاجها ليطابق معايير الجودة في التدريب الإعلامي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة بشقيه الوصفي والتحليلي، والتي تكونت من العاملين في المؤسسات الإعلامية الأردنية في القطاعات العامة والخاصة والأهلية، بواقع ٢١٢ إعلامياً، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التدريب الإعلامي في الأردن متدنية في بعض الجوانب ومتوسط في جوانب أخرى من وجهة نظر الإعلاميين، وأن هناك فجوة بين مناهج تعليم الصحافة والإعلام في الجامعات الأردنية حيث لا تتطابق في بعض جوانبها ومعايير جودة التعليم والتأهيل في مجال الإعلام، وأن إعاقة تطوير جودة التدريب الإعلامي ناتجة عن ضعف كفاءة المدربين والمتدربين، وتواضع حجم مخصصات الإنفاق على التدريب، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالتدريب الإعلامي، وعدم وجود مؤسسات وطنية مستقلة تعنى بالتدريب الإعلامي.

• ومن الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة محمود عبدالغفار(٢٠١٤) [٤]بعنوان: "تأثير التدريب على تطوير الأداء الإعلامي: دراسة حالة على مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير"،والتي هدفت إلى مقاربة مخرجات التدريب الإعلامي وتأثيره في تطوير الأداء المهني للمتدربين، ورصد المهارات التي اكتسبها المتدربون، ومدى التغيير الذي طرأ على السلوك المهني للمبحوثين بعد التدريب، والتعرف على حجم تأثير مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في سلوك المتدربين، وانعكاس ذلك على تطور المهارات المهنية للإعلاميين وأدائهم. واختارت الدراسة المتدربين الإعلاميين؛ لأنهم هدف البحث الأساسي، وقد بلغ عددهم ٢١٩ متدربًا يتوزعون على عدد من الدول والمؤسسات الإعلامية. وبعد إرسال استمارة الاستبيان إلى جميع المتدربين العاملين في الوظائف الإعلامية، استجاب منهم ٥٠ مبحوثًا بنسبة ٢٢,٨% من مجموع العينة، وهي نسبة جيدة وكافية لتعميم النتائج. وخلصت الدراسة في مقاربتها لحجم تأثير مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في السلوك المهني للمتدربين إلى أن:نسبة كبيرة من المتدربين تنخرط في دورات المركز؛ بهدف تطوير أدائها واكتساب مهارات جديدة، غير أن تقييم المتدربين لتأثير دورات المركز في تطوير أدائهم الإعلامي كان متفاوتًا؛ إذ رأى ٥٠% من المبحوثين أن التطوير كان كبيرًا، في حين رأى ٤٠% أن التطوير تم بشكل متوسط، واعتبر ١٠% من المستجوبين أن التطوير كان محدودًا، غير أن نسبة كبيرة من المتدربين أقروا بأن التدريب أسهم في تعزيز قدراتهم في مجالهم الوظيفي بل وأشارت الغالبية منهم(٩٠%) إلى أن التدريب بالمركز أنتج لديهم تطويرًا احترافيًّا أو تعديلًا في سلوكهم إلى الأفضل أثناء عملهم الإعلامي، ورأت نسبة كبيرة أيضاً أن تطوير المهارات التطبيقية كان من أهم الأهداف التي حققها المركز، يليها هدف الاحتكاك بخبرات جديدة والاحتراف المهني.

• ومن الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة تيسير أبو عرجة (٢٠١٢) بعنوان معالجة الصحف الأردنية اليومية، حيث أظهرت الدراسة أن طريقة تغطية الصحف الأردنية اليومية لأحداث الربيع العربي قد واجهت أحداث الربيع وعالجت تطوراتِها من خلال التعليقات العديدة

مرحبةً بالربيع العربي والثمارِ المرجوة منه مع التأكيد على أهمية التغيير السلمي ورفض العنف والمواجهات الدامية والحرصِ على مناهج الإصلاح والحريات العامة ونشرِ ثقافة التسامح. والتي ركزت كيفية تعاطي المؤسسات الصحفية العربية المختلفة مع ظاهرة الربيع العربي من حيث التغطية وبوصفها ظاهرة تحولٍ إصلاحيٍ يدعم ويطالب بفكرةِ التحول الديمقراطي للسلطة الحاكمة وتعزيز لحريات الشعوب.

- ومن الدراسات السابقة في مجال الدراسة دراسة نسرين عبدالله(٢٠١٢) بعنوان: تأثير سمات بيئة العمل الصحفي على القائمين بالاتصال في الصحف المصرية والأردنية دراسة تحليلية مقارنة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١" يتعاملون مع الصحافة كوظيفة أكثر منها رسالة، فإن الأمر يقتضى أولاً توضيح العلاقة بين ممارسة مهنة الصحافة أو الإعلام وفكرة الرسالة.

تعقيب عام على الدراسات السابقة

إن القليل جداً من الدراسات تعرَّضَ لما أفرزته الظواهر السياسية الكبرى كظاهرة الربيع العربي حقيقة على أرض الواقع، وتحديداً فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي في التعاطي معها ومع ما أفرزته من مصطلحات. وقد ارتبط الربيع العربي في أذهان العديد من الصحفيين والقائمين على تدريب وتأهيل الصحفيين في الأردن، بكونه حركةً إصلاحيةً كان هدفها الأساسي هو تعزيز عملية التحول الديمقراطي التي تعني مزيداً من التحرر في ممارسة المهنة، إلا أن النتائج التي أسفر عنها الربيع العربي في عدد من الدول العربية كرَّس لدى عددٍ من الصحفيين الأردنيين نظرةً مفادها أن الربيع ليس ظاهرة ايجابية، لأنه بدلاً من أن يؤدي إلى تحول ديمقراطي، أدى إلا صدامات دموية وفوضى إعلامية، ذلك بينما يرى البعض أن الربيع العربي لا يزال في مرحلة النمو والتجذر قبل أن يزهر أو يثمر.

وفي الأردن لم يكن شعار اسقاط النظام هو المرفوع منذ البداية بل اصلاح النظام، وبذلك فقد أصبح هناك ما يشبه ترجمات مختلفة لمصطلح الربيع العربي، أو بالأصح فإن كل دولة عربية قررت آلية معينة لترجمة وتطبيق التحول الديمقراطي وفقاً لدرجة الحرية التي تشعر أنها تنقصها أو تحتاجها ممارساتها الصحفية على اختلاف الأنظمة الصحفية فيها.

نقاط الاتفاق مع الدراسات السابقة

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها جميعها انطلقت بشكل أو بأخر في بناء المشكلة الدراسية على أهمية وجودة عمليات التدريب الصحفي والإعلامي، كما حاولت تأصيل المهارات الأساسية اللازمة لعملية التدريب، وركزت جميعها على تأثير التدريب على الأداء والعوامل التي تؤدي إلى انخراط الصحفيين في المؤسسات الصحفية في الدورات التدريبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها: تقدم تقييماً لواقع عمليات وبرامج التدريب والتأهيل الحالية التي تتم في الأردن كحالة عربية معتمدة على المقابلة المتعمقة مع قيادات التدريب إضافة للبحث النظري. وتقدم منظومة جديدة متكاملة مستمدة من ثقافة مجتمعاتنا العربية والإسلامية لمجموعة المهارات التي يجب أن يتم تأهيل الصحفيين على أساسها لممارسة المهنة، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات الأخرى على هذا النحو. كما تركز على

تقييم الظروف المحيطة بعملية التدريب من وجهة نظر القائمين على برامج التدريب معتمدة على أداة المقابلة البؤرية المعمقة.

الإطار النظري للدراسة

اعتمدت الدراسة على نظرية (حارس البوابة) Gatekeeping Theory" كونها تعمل على تفسير الواجبات الاجتماعية للمؤسسات الإعلامية[٥] من خلال تفسير دور القائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية والذي عرفه الدكتور محمد عبد الحميد على أنه الشخص الذي يبدأ عملية الاتصال بإرسال الفكرة أو الرأي أو المعلومات من خلال الرسالة التي يقوم بإعدادها، وقد يكون هذا الشخص هو مصدر الفكرة و قد لا يكون مصدرها"[٦]، وهذا ما عملت الدراسة على ملاحظته بالتطبيق على برامج التدريب التي تقدم للصحفيين في المؤسسات الصحفية الأردنية، ومنطلقاتها وإطارها العام ومدى انسجامه مع الاحتياجات الفعلية للقائمين بالاتصال في ظل المتغيرات والظروف السياسية الاستثنائية وتبعاتها، خاصة وأن النظرية تقدم أدواراً للقائم بالاتصال كحارس للبوابة الإعلامية "فمراحل مرور الخبر أو المادة الإعلامية تُعد بوابات، والقائم في كل مرحلة هو حارس على تلك البوابة، لذا؛ يُسمى حارس البوابة، وتكمن واجباته بتمرير المعلومات بمصداقية، مع ضرورة توخي الدور التوعوي في المجتمع والابتعاد عن المواد الإعلامية السلبية، ومن الأمثلة على ذلك، ابتعاد مُقدم البرامج التلفزيونية عن عرض مشاهد تتنافى مع العادات والتقاليد"؛ لأن فيها تأثيرات سلبية في المجتمع، ولهذا أيضًا يُعد العمل الإعلامي أمانة لا بدَّ من الالتزام بها"[٧]، ومن هنا قدمت الدراسة الإطار الأخلاقي العام الذي يضمن للقائم بالاتصال أن يقوم بدوره في إطار أخلاقي موضوعي مهني متوازن.

مناقشة نتائج الدراسة

العلاقة بين رسالة الإعلام والممارسة المهنية

ليست الممارسة المهنية الصحفية أو العمل الصحفي مكاناً لمن لا يملك رأياً حول قضية، فإن كانت دروس التاريخ تمثل أجنحةَ الوعي-كما يصفها بعض كبار المتخصصين في مجال الإعلام[٨] - فإن دروس الواقع هي أجنحة العمل الصحفي، الذي هو عبارة عن تفكير مرتكز على الواقع، يحتاج إلى جلَدٍ ومثابرةٍ ووضوحِ رؤية، وهو أشبه ما يكون بترجمة لقدرات العقل البشري على التفكير في القضايا العامة، ومن هنا فإن أية ممارسات مهنية إعلامية تمر بمراحل، وفي كل مرحلة أسس فنية الأصل يلزم أن تطبق بالتوازي تماماً مع الأسس الأخلاقية. وللتوضيح أكثر يمكننا تأمل الشكل التالي والذي يوضح موقع العمل الصحفي من المنظومة العامة لأي مجتمع:

الشكل (١)

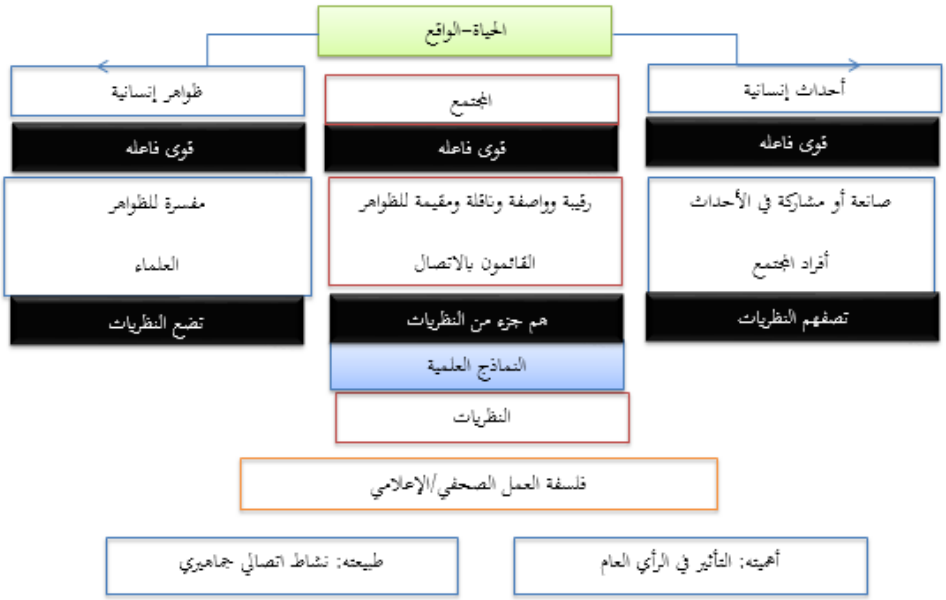

من الشكل السابق رقم (١) نرى أن فلسفة العمل الصحفي، ليست مجرد فلسفة مؤسسة تنبثق عن أية مؤسسة لتحقق أهدافها الربحية من خلال ما تقدمه من خدمات داخل المجتمع، وإنما هي فلسفة إنسانية مجتمعية بالأساس يفترض أن تنطلق من رسالة تنبثق عن توجه فكري معين.

وتكمن أهمية الرسالة في أنها توجه الإعلامي نحو الهدف الاستراتيجي الذي يتحقق من مجموعة الأهداف التأثيرية المباشرة على الرأي العام ومن خلال نشاطه الاتصالي الجماهيري، حيث أن هذا الهدف الاستراتيجي الأبعد هو النتيجة المترتبة على تحقيق التأثير في الرأي العام والذي لا يجب أن يكون فقط ووفقاً للمنظور الحضاري للأمة هو التأثير لغايات تسويق المنتج الإعلامي، بل الوصول إلى مجتمع أفضل من خلال نشر الحقيقة أولاً ثم من خلال تراكم نشر الحقيقة أو نشر المعلومات بطرق غير محايده. إلا أن تحديدها يجب أن يتم وفق أسس علمية وفنية.

كما يفترض أن يحدث التراكم المعرفي الوعي بين أفراد المجتمع لفهم قضايا مشابهة، وبحيث تتعزز أيضاً لدى أبنائه قيمتان هما: احترام حق الإنسان في الاختلاف، واحترام حق الإنسانية في العيش بكرامة، وهذه الأهداف الاستراتيجية لممارسة العمل الإعلامي لا تتحقق إلا بوجود رسالة تمثل الهدف التأثيري بعيد المدى وهو خدمة المجتمع والارتقاء به؛ ولذا فإن بناء الكفاءات الصحفية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية تطوير الجانب الفني في الأداء بالتوازي تماماً مع تطوير الجانب الأخلاقي الرسالي في الأداء والذي يساعد الصحفيين على أن يكونوا أكثر مهنية وفقاً للمنظور الحضاري للأمة الذي يترجمه مستوى الإحساس بالمسؤولية المهنية لدى الصحفيين، والذي يقوم على أسس علمية يجب أن تطبق في جميع مراحل ممارسة العمل الصحفي والتي يبينها الشكل التالي:

الشكل (٢)

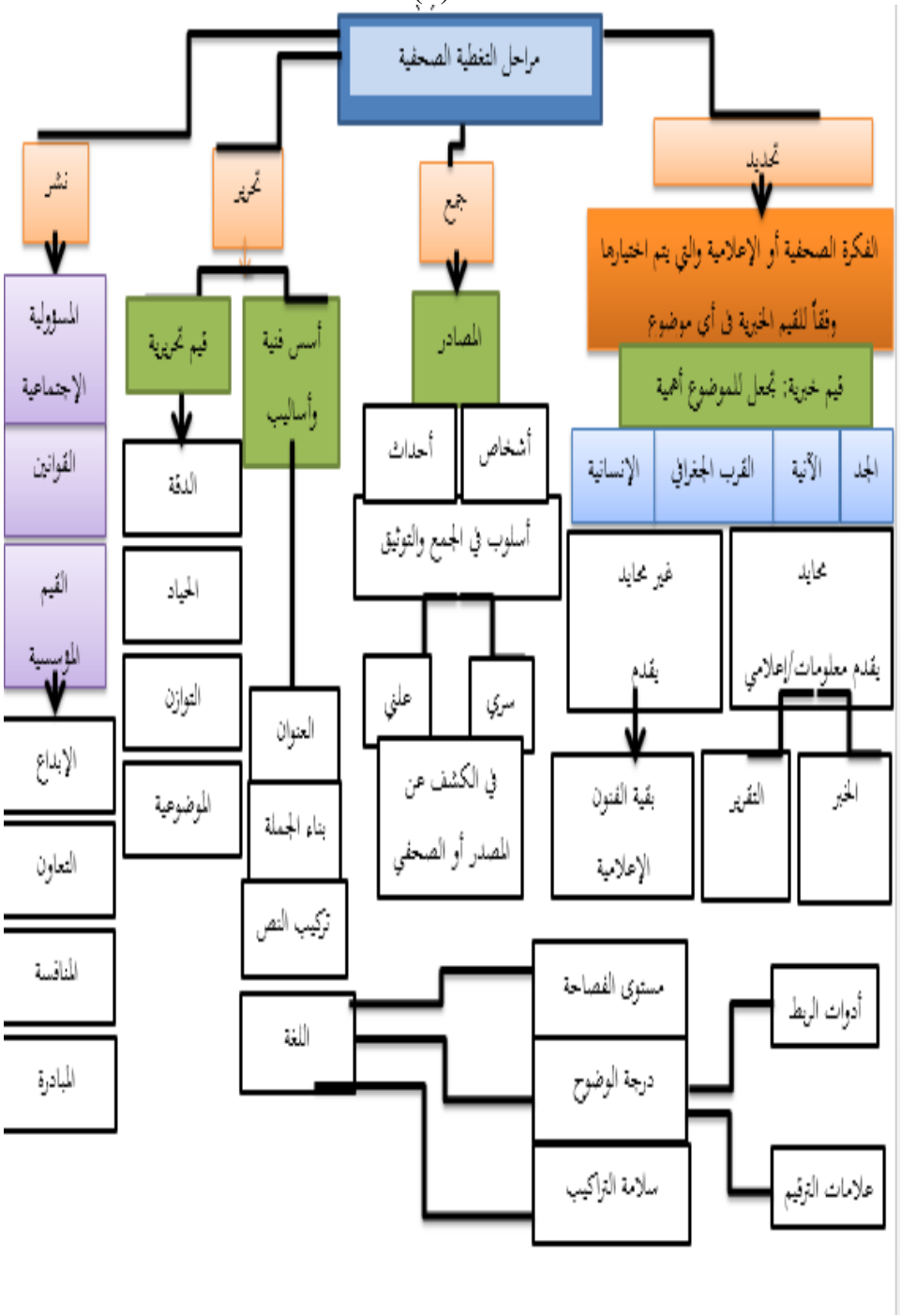
مراحل التغطية الصحفية
تحديد
الفكرة الصحفية أو الإعلامية والتي يتم اختيارها وفقاً للقيم الخبرية في أي موضوع
قيم خبرية: تجعل للموضوع أهمية
الجد
الآنية
القرب الجغرافي
الإنسانية
جمع
المصادر
أشخاص
أحداث
أسلوب في الجمع والتوثيق
محايد
يقدم معلومات/إعلامي
الخبر
التقرير
غير محايد
يقدم
بقية الفنون الإعلامية
سري
علني
في الكشف عن المصدر أو الصحفي
تحرير
أسس فنية وأساليب
العنوان
بناء الجملة
تركيب النص
قيم تحريرية
الدقة
الحياد
التوازن
الموضوعية
اللغة
مستوى الفصاحة
درجة الوضوح
سلامة التراكيب
أدوات الربط
علامات الترقيم
نشر
المسؤولية الإجتماعية
القوانين
القيم المؤسسية
الإبداع
التعاون
المنافسة
المبادرة

مما سبق نلاحظ أن الرسالة الصحفية جزءٌ لا يتجزأ من مهنة الإعلام، وفي عالمنا العربي والإسلامي فإن كل ما يتصل بالقيم الخبرية أو التحريرية أو المؤسسية مصدره المرجعية الأخلاقية الحضارية الإسلامية أي أن له تأصيلاً شرعياً، علاوة على أن فكرة الربط بين الممارسة ونتائجها بعيدة المدى لها منطق أخلاقي حضت عليه النصوص الشرعية والذي سنستعرضه لاحقاً، ولكن بدايةً ولنفرق بين فكرة الرسالة والمهنة نقول أن الرسالة تجسد فكرة مفادها أن الهدف التأثيري من أي تغطية صحفية يجب أن يكون مكوناً من هدفين الأول قريب المدى والثاني بعيد المدى، والأصل أن يكون دائماً خدمة المجتمع وتعزيز بنائه وتكوينه الأخلاقي ومنظومته الحضارية، أما الاقتصار على الهدف التأثيري قصير المدى أياً كان والذي تبينه الأسس العلمية الموضحة في الشكل أعلاه فهو هدف مرحلي فقط والغاية منه عادة زيادة مبيعات الصحيفة. وإذا كانت المهنية تعني التزام الأسس المهنية المباشرة والتي تدلنا على ضرورة وجود هدف تأثيري مباشر يتم تحديد نوعه وفقاً للقيم الخبرية، فإن الرسالية في تطبيق الأسس المهنية تعني التزام الجانب الأخلاقي عند تطبيق هذه الأسس.

وبعبارة أخرى فإن تطوير كفاءة إعلامية يمكن أن يقتصر على تطوير الجانب الفني المتعلق بتعليم الإعلامي أسس جمع وتحرير مواد إعلامية، إلا أن تطوير كفاءة الإعلامي وفق منظور حضاري تعني تطوير فهمه لأهمية أن يكون هناك بعدٌ رساليٌ مواكبٌ لجميع مراحل التغطية الصحفية أو العمل الصحفي أو الإعلامي، وعندما يُغَلِّبُ الإعلامي الجانب الأخلاقي الرسالي (المصلحة بعيدة المدى أو المصلحة الاستراتيجية للمجتمع) في ممارسته للمهنة فإنه يكون قد أداها باحتراف وفقاً للمنظور الحضاري أو الأخلاقي للأمة العربية الإسلامية، لأن الأصول التشريعية أو المرجعيات الأخلاقية التي ترشدنا إليها النصوص الإسلامية تكرس أهمية الالتزام بتحلي الأخلاق في أي ممارسة مهنية عموماً، وكذلك ترشدنا لأهمية التزام قيم معينة تحديداً عند ممارستنا للمهنة الصحفية، وكل مبدأ يركز على أهمية الارتباط بين الأسس الأخلاقية وتطبيق الجوانب الفنية في أي عمل هو منطق إسلامي، لأنه يعني التكامل والتكامل صورة من صور الإتقان، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾(البقرة: ١٩٥).

كذلك فإن خُلُقَ الأمانة مرتبطٌ بشكل وثيق بمبدأ التزام القيم المتفق عليها عند العمل. وقد ورد في القرآن الكريم أمرٌ إلهيٌ بالتزام خُلُقِ الأمانةِ والنزاهةِ والعدلِ في قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾(النساء: ٥٨).

الأسس المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي ومرجعيتها الإسلامية

إن النموذج كما نعلم هو النظرية التي أفرزها الواقع لتفسير ما يدور فيه من أحداث وثبتت صحة افتراضاتها في تفسير هذه الأحداث والظواهر، أما القرآن الكريم والذي هو أصل التشريع الإسلامي ففيه من القواعد المنظمة لحياة البشر ما يجعلنا نعتبره النموذج الوحيد الممكن اعتماده في تفسير كل ظواهر الواقع وفي كل زمان ومكان ودون أن يكون الواقع هو الذي أفرزها وهو ما يعتبر إعجازاً إتصالياً للقرآن الكريم يدل على أن مُنزلَهُ هو الله تعالى المهيمنُ على الزمان والمكان.

ومن هنا فإن أي قاعدة أخلاقية أو أي قانون منظم لحياة الإنسان حتى وإن استخلصته القدرات العقلية البشرية فلا بد استناداً للمعلومة آنفة الذكر أن يكون له تأصيل شرعي في القرآن الكريم،

وفيما يلي توضيح للتأصيل الخاص بالقيم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ كما لاحظنا من العمل الإعلامي في مراحله المختلفة، على الرغم من بروز أهمية الاحتكام لقيم معينة أكثر من غيرها في كل مرحلة. وهذه المراحل والتي سبقت الإشارة لها في الشكل رقم (٢) هي:

١. مرحلة تحديد الفكرة الصحفية: أي اختيار موضوع التغطية.

٢. مرحلة جمع المعلومات: من خلال تحديدها ثم البحث عنها ثم الحصول عليها من المصادر.

٣. مرحلة تحرير المعلومات: أي تحضيرها للنشر.

٤. مرحلة نشر المعلومات: توزيعها والتأكد من وصولها للمستهدف منها.

وهذه المراحل الأربع للتغطية الصحفية تتطلب أن يلتزم الإعلامي بثلاث سمات أخلاقية ونفسية لنجاحه في مهمته وهي:[٩]

١. النزاهة: أي الصدق فالصحفي يعد من قادة المجتمع، وليس من المقبول أن يكذب على نفسه أو الآخرين وقد ورد الصدق في مواضع عديدة في القرآن الكريم، تبين أهميته واستنكار نقيضه وهو الكذب ومن أبرز هذه المواضع:

- ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ (الشعراء: ٨٤).
- ﴿لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(الأحزاب: ٨).
- ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ﴾(الزمر: ٣٢).
- ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾(محمد: ٢١).

٢. الإنصاف: أي العدالة في نقل الآراء أو تغطية الموضوعات، ومن الآيات التي تحض على العدل قوله تعالى:

- ﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾(المائدة: ٨).
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾(النساء: ٥٨).
- ﴿وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٢).

٣. التشكيك: أي إثارة الشكوك المنطقية توخياً للدقة، أو أهمية التفكير المنطقي أو التحليلي ما أمكن في استقبال المعلومات:

- ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢).
- ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (يس: ٦٨).
- ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤).

- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس: ٢٤).
- ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر: ٢١).

الحرية المسؤولة من منظور إسلامي

إن الحرية هي التي يتحقق لوجود الإنسان بها معنى، والحرية شرط من شروط الإيمان حيث قال تعالى:﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾(الكهف: ٢٩)، هذا في المطلق أو فيما يتعلق بأهمية أن يكون للإنسان حرية في اعتقاد ما يشاء، وبالتالي فإنه من الضروري أن يكون للإعلامي تحديداً رأيٌ حول قضية ما، أما حرية التعبير عن الرأي والتي تعني عدم وجود عوائق تحول دون الإنسان وتعبيره عن رأيه [١٠] أياً كان، فحتى تتحقق على الوجه الأمثل فينبغي توفر عدة عناصر[١١]:

١.الإيمان الراسخ بالعقل الذي يألف المناقشة والحوار والجدل.

٢.انحسار الحصانة عن أي فرد في المجتمع.

٣.وجود بيئة تتسم بالتسامح.

وعندما نتكلم عن الحرية المسؤولة من منظور إسلامي، فنحن نعني الإطار الأخلاقي العام الذي يستند لنصوص شرعية إسلامية فيما يتصل بالحرية. ولأن هذا المصطلح -أي الحرية- مرتبط دائماً بالعمل الإعلامي، كونه عمل ينطوي على نشر معلومات بأنواع وقوالب مختلفة على نطاق جماهيري، وكون جميع مراحل ممارسة هذا العمل تتطلب مستوى معيناً من الحرية، فإن الإعلامي الذي يتحلى بمهارة مهنية عالية على هذا الصعيد يجب أن يدرك ما هو التفسير الشرعي لطبيعة ودرجة الحرية المطلوبة عند ممارسة المهنة الصحفية، إذا ما أراد أن يحافظ على الجانب الرسالي في ممارسته لهذه المهنة.

ومن هنا فإن هناك أطراً عديده لفهم الحرية وفق منظور إسلامي حضاري، مواكبٍ لمجمل المتغيرات العصرية التي تمر بها المجتمعات العربية والتي تشكل الواقع الذي يتفاعل معه الإعلامي، وأبرز هذه الأطر[١]:

١.إطار احترام الرأي الآخر والأديان: فلا يجوز أن نُسَخِّفَ من معتقدات الآخر لمجرد أنها مخالفة لرأي، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٦)

٢.إطار احترام حق الآخر في التعبير عن رأيه.

٣.إطار احترام الحياة الخاصة للمواطنين، وعدم التشهير بهم، وقد ورد في ذلك الإطار قوله تعالى:

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحجرات: ١١)
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾(النور: ٢٣-٢٤).

٤.إطار الصلة بموضوع النقاش، فَتَعَقُّد المواضيع في عصرنا هذا يجعل من المهم الاستماع لأهل الخبرة أو الاختصاص لا سيما الأكثر تأثراً بالموضوع والشاهد في ذلك أن رسول الله صل الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه الذين لهم صلة بالموضوع الذي يستطلع آراءهم حوله، فعندما استطلع الرأي بخصوص الصلح مع زعماء غطفان لم يستمع لرأي المهاجرين، ليس اجحافاً لهم حاشاه عليه أفضل الصلاة والسلام أن يفعل ذلك، وإنما لأن الموضوع لا يعنيهم.

٥.إطار عدم التعصب للرأي الشخصي والتراجع عن الرأي الخطأ.

٦.إطار حماية الآداب العامة وصيانة المجتمع من الأعمال الفاحشة، فيفترض أن يكون الإعلامي حريصاً على عدم نشر ما يساعد على إشاعة الفاحشة من قريب أو بعيد، فقد قال تعالى:

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(النور: ١٩).

العلاقة بين الحرية المسؤولة ومستوى المهنية

إن العمل الصحفي لا ينفصل مطلقاً عن الجدل القائم حول أهمية الحرية ونسبية مفهومها. ويرى البعض أن تعبير الحرية المسؤولة هو "أسوأ" تعبير ممكن استخدامه في الصحافة فهو عبارة عن رقابة ذاتية يفرضها الصحفي على نفسه بداعي المسؤولية، فالحرية المسؤولة في العمل الإعلامي تعني أن تقول كل الحقيقة بمنتهى المسؤولية والجرأة لا أن تقيد نفسك وتحجم عن الخوض في بعض القضايا أو تؤجل نشرها خوفاً من تداعيات هذا النشر التي تفرضها عليك المسؤولية، لأن المهم هو أن تنقل معلومات صحيحة بالنهاية وطالما إن الإعلامي ملتزم بضوابط أخلاقية ومستحضر هدفه من ممارسة المهنة الصحفية وهو الارتقاء بالمعلومات التي يمتلكها أفراد المجتمع واطلاعهم على التفاصيل الدقيقة التي تخولهم من تكوين رأي عام موضوعي وطالما إن الصحفي -تحقيقاً لهذه الغاية- حريص على أن تكون المعلومات دقيقة فإنه سيعرف أن عليه أن يكون صادقاً وأن لا يتهجم على الناس[١٢] والمشكلة في عدم القدرة على التمييز بين الحرية المسؤولة والمهنية أو استحضار الرسالية عند ممارسة المهنة الصحفية تعود إلى أن الكثير من الصحفيين في الأردن يمارسون مهنة الصحافة كوظيفة وبالتالي فحتى عند تطبيق المعايير المهنية فإنهم يطبقونها ليس من باب حرصهم على تحقيق الأهداف الرسالية بعيدة المدى -التي تكمن في الارتقاء بالمجتمع- بقدر حرصهم على تنفيذ مهمة التغطية بدقة، وهو ما يؤدي إلى تراجع جرأة الإعلامي في الكشف عن قضايا خطيرة تهم المجتمع، وتنطلق

من الايمان بالإنسانية أولاً حيث يفترض أن تقوم المسؤولية على أساس الإيمان بالقيم الإنسانية وليس مجرد التقيد بالضوابط الاجتماعية التي أفرزتها ثقافة المجتمع أو المنظومات القانونية المنظمة للعمل الإعلامي.[١٣]

ولعل احترام قيمة الإنسان وحقه في حرية التعبير وكل ما نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكل مدادٍ أخلاقي هو ما سيدفعك نحو الصدق، ومن المهم أيضاً والذي يعد جزءاً من المسؤولية المهنية أن لا يروج الإعلامي لجهة معينة من خلال عمله الذي يؤهله للتأثير على الآخرين وعلى نطاق واسع، فهذا خرق لحدود الرسالة والمهنية وقد رأينا كيف انهارت الامبراطورية الشيوعية لأن إعلامها كان موجهاً ليخدم مصالحها السياسية على الرغم من أن مستوى التطور العلمي الذي وصلت له كان ضخماً.[١٤]

وتأتي مشكلة صعوبة الفصل بين الرسالة أو الحرية المسؤولة التي يفترض أن تعني الحفاظ على الرسالة في ممارسة المهنة الصحفية وبين المهنة في الوطن العربي عموماً لعدم وضوح المعايير الأخلاقية أو لعدم الاتفاق عليها وعلى آلية توظيفها في العمل الإعلامي، فالمعايير المهنية أو معايير السلوك المهنية لو تم الالتزام بها فستقل التجاوزات الأخلاقية بكل تأكيد، لكنها في الأردن والوطن العربي عموماً ليست محددة أو مفصلة بالشكل الذي يوضح كيفية تطبيقها، ففي الغرب مثلاً هناك معايير لضمان الحفاظ على مستوى أخلاقي معين عند ممارسة المهنة يجعلها رسالة حقيقية.

وتسمى المعايير الأخلاقية في الغرب بالمعايير السلوكية أو بـ code of ethics، إلا أننا هنا نعتبر أن كل ضابط أخلاقي يعد بمثابة قيد إضافي على الإعلامي، ذلك أن كل قيد يحدد في إطاره العام كأن نقول على سبيل المثال أنه يحظر النشر في أي قضية قد يضر نشرها بالأخلاق العامة. فعلى الرغم من الاتفاق على أنه من المسؤولية بالفعل عدم نشر مثل هذه القضايا إلا أن المصطلح هنا غير محدد وفضفاض ولم يحدد ما هي الأخلاق العامة، وكيف يمكن أن يضر نشر القضية بها.

والتمييز بين هذه الجوانب لا يدرب عليها الصحفي وإذا ما تدرب عليها فتظل غير كافية أو لا تضمن أن يتقيد الصحفي بالقيم التحريرية مثلاً في اختياره للفكرة التي لا تضر بالأخلاق العامة، فما الذي يضمن دقته في نقل المعلومة أو التوازن في عرض القضية بحيث يقدم كمية من التفاصيل منسجمة مع حجم القضية الفعلي على أرض الواقع. إن المعايير السلوكية هي التي تحدد ذلك أو على الأقل فإنه يمكن بها قياس مدى نـزاهة الإعلامي عموماً عند ممارسته للمهنة وقد تتحدد عقوبة على خرقه للمعايير السلوكية، فمثلاً المعيار السلوكي سيفرض على الإعلامي عدم قبول هدية، هذا عبارة عن مبدأ أو قاعدة سلوكية بغض النظر عن فهمنا للأخلاق السائدة في المجتمع، وفي النصوص الشرعية ما يؤكد على حرمة مال المسلم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(البقرة: ١٨٨)، وكذلك ما روي في أن رسول الله صل الله عليه وسلم قد اسْتَعْمَلَ رَجُلاً مِنَ الأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فقَالَ رسول الله صل الله عليه وسلم:"فَهَلاَّ جَلَسَ في بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ، والذي نفسي بِيَدِهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلاَّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا

لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةً تَيْعَرُ- ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِه، حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ- اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلاَثًا."[١٥]

ومن المهم كذلك أن تحدد المؤسسة الصحفية نظاماً داخلياً للغة والمصطلحات التي ستستخدمها stylebook أو code of conducts. وأن يكون العمل الإعلامي هو الرسالة فليس على الإعلامي أن يدافع عن سياسة ما أو نظام ما، بل على الإعلام أن يسمح بتداول الأفكار ويطرح القضايا للنقاش وليس للتحريض أو لإثارة الجدل، وقد يقتصر الدفاع فقط عن القضايا المتعلقة بحرية الإعلام لأنه بدون وجود مستوى من الحرية لن يؤدي الإعلام رسالته، والمسؤولية في استخدام الحرية تعني أن يطبق الإعلامي القيم الخبرية في اختيار القضايا التي تهم الناس، وأن يكون على قدر أعلى من الحذر في التعامل مع بعض القضايا التي تهم الناس كالدين أو الجنس لارتباطها بحياتهم من جهة ولاعتيادهم على مستوى أو طريقة معينة في الطرح لا يجب اختراقها أو التعرض لها استناداً لمهارات المهنة الصحفية فقط، فهي تحتاج مهارات متخصصة. وهنا يجب أن مراعاة البيئة المجتمعية وتوقيت النشر كذلك. ويمكن أن يروج الإعلام لشحنات عنف عندما يتعامل بشكل غير مسؤول.[١٦]

وتختلف النظرة لمفهوم الحرية والمسؤولية باختلاف المؤسسات التي تقوم بالتدريب فهل هي مؤسسة حكومية أم دولية أو مؤسسة ربحية، ففي المؤسسات الحكومية نجد أن الأخلاقيات أو الضوابط التي تحدد ما ينشر وما لا ينشر ليست قيماً أخلاقية يقررها الصحفي بناءاً على المسؤولية الاجتماعية أو مسؤوليته تجاه المجتمع، وإنما هي الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها وفقاً لقوانين المطبوعات والنشر. وفي الأردن هناك أربعة خطوط حمراء أساسية وهي: كل ما يتعلق بالملك والعائلة المالكة، أو القوات المسلحة الأردنية، وكل ما يمس الدين، وكل ما يسئ لعلاقة الأردن بالدول العربية، أما فكرة المسؤولية الاجتماعية فتتمثل في التركيز على ما يؤثر أكثر على حياة الناس واهتماماتها.[١٧]

مدى انسجام موضوعات برامج التدريب مع ثوابت ثقافتنا العربية الإسلامية

إن موضوعات وبرامج التدريب في الأردن قريبة من المشاكل التي تحدث في المجتمع ولا تتعارض مع الثقافة العربية الإسلامية، ورغم تفاوت مستويات الحرفية المهنية لهذه البرامج، إلا أنها لا تقدم شيئاً متعارضاً مع ثقافتنا أو قيمنا، من حيث الفكرة أو المحتوي.[١٨] لكنَّ التخطيط لها في المؤسسات الصحفية والأكاديمية في الأردن لا يتم وفق استراتيجية تنطلق من الحاجات الفعلية للصحفيين في بيئة العمل الصحفي، وكما لا يتم ذلك وفقاً للمراحل المنطقية التي تبدأ بأن تحدد المؤسسات الصحفية احتياجاتها.

مفهوم المؤسسات الصحفية الأردنية للربيع العربي

لا يزال مفهوم الربيع العربي غير واضح لدى الكثيرين وقد انقسمت نظرة المؤسسات الصحفية له الآن. وفي البداية كانت المؤسسات الصحفية تعتبر أن الربيع العربي هو عبارة عن موجة تغيير ايجابية أشبه بثورات اصلاحية تقود نحو المسار الديمقراطي الذي يسمح بالتعددية والتداول الحقيقي للسلطة بل ويمثل فرصة للحصول على حرية أكبر تدعم تحقيق مكتسبات أكثر ومساحة حرية أكبر والتي ازدادت فعلاً بعد الربيع العربي.[١٩] وفي الأردن تحديداً كان

ينظر له كخطوة تخدم توجهات الإصلاح وتنبه لأهميته، وتوجهت المؤسسات في الدولة الأردنية للإصلاح استباقاً لأية قلاقل.[٢٠] وأخذت تنادي بالحرية المطلقة للصحافة دون التفكير بواجبها تجاهها.

أما الآن فهناك من يميل إلى اعتبار الربيع العربي مؤامرة غربية هدفها زرع القلاقل وإثارة النعرات والانقسامات في الدول العربية، كما أن هناك من يعتبر أن الربيع العربي ليس إلا حركات وتظاهرات كجزء من محاولة الإسلاميين للسيطرة على الدول العربية والمجتمعات العربية. إذن لا تتفق المؤسسات الصحفية على إيجابية أو سلبية ظاهرة الربيع العربي بقدر ما هي منقسمة الآن على أهداف هذه الظاهرة، ومما عمق الانقسام تحديداً المسار الذي آلت إليه الأحداث في سوريا، بينما كانت الأغلبية بعد أحداث تونس ومصر مباشرة تؤيد الربيع العربي وثوراته. كذلك فقد تعمق الانقسام أكثر بعد فوز الإسلاميين في مصر والإطاحة بهم مرة أخرى.[٢١]

وانطلاقاً من تفسير كل مؤسسة إعلامية للربيع العربي تكون كمية ونوعية الطرح الإعلامي حول القضايا، فإما أنهم يعملون على تضخيم هذه الأخبار أو التقليل من شأنها أو أهميتها، كذلك يرتبط الأمر بنظام ملكية هذه المؤسسات الصحفية، فإذا كانت المؤسسة مملوكة للحكومة أو حكومية ورأت أن من مصلحتها تضخيم الخبر فإنها تفعل ذلك ولو رأت أن من المهم تهميش الخبر ستهمشه.[٢٢]

مفهوم القيادات في مؤسسات التدريب الإعلامي للربيع العربي

بالنسبة للقيادات في مؤسسات التدريب فإن الربيع العربي يمثل هزة ذات نتائج غير منظورة وغير متوقعة وخطوة كان الجميع ينتظرها لأنه يعتبرها خطوة نحو التغيير، لكن لا أحد يعرف إلى أين تقودنا الآن هل إلى نفق مظلم أم فضاء واسع منفتح فيه أمل وأفق أفضل.[٢٣]

هذا الانقسام حول الربيع العربي ينطبق على المؤسسات جميعها لكن قد يختلف الأمر بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، فالانحياز يكون لحقوق الإنسان، وبالنسبة للبعض فإنه لا يمكن مثلاً مع ما يحدث في سوريا أن يكون هناك أحدٌ مؤيدٌ للنظام ولانتهاكاته الشديدة لحقوق الإنسان، وحتى في مصر فإن البعض يحاول أن يصنف الشعب إلى صنفين الأول مع العسكر والثاني مع الإسلاميين. هذه التصنيفات ليست مقبولة في مؤسسات التدريب التي تبني برامجها في إطار حقوق الإنسان ورسالة الإعلام. ويرى البعض أنه حتى لو ارتكب الاسلاميون خطايا فإنه من غير المقبول أن يأتي العسكر ليمارس نفس خطايا النظام القديم الذي كان يمارس الجرائم، وبالتالي فإن نتيجة ثورة ٢٥ يناير في مصر كما تطورت إليها الأمور وكما يراها البعض حالياً ليست ايجابية على الشعب المصري، باعتبار أن من يسيطر على الحكم الآن يمارس نفس الأدوات السابقة لهذه الثورة، أي أنه لم يطرأ تغيير على الأنظمة، ومن هنا لا يستبعد البعض موجه ثالثة للثورة اذا استمر الوضع هكذا.[٢٤]

الأولويات الصحفية التي طرأت على برامج التدريب بعد ظاهرة الربيع العربي

كان هناك اعتقاد بأن أحد أسباب فشل الأنظمة في العالم العربي هو فشل الإعلام وغياب المهنية لذلك أصبح هناك طلب أكبر على برامج التدريب.[٢٥] ونبهت ظاهرة الربيع العربي الحكومات لأهمية وجود كوادر إعلامية مهيئة للتعامل مع ظواهر بهذا الحجم، ولأهمية مساحة الحرية

في طرح القضايا.[٢٦] ومن هنا فإن طبيعة الاحتياجات تغيرت بعد الربيع العربي وأصبحت أكثر ارتباطاً بالناحية المهنية الأخلاقية نظراً لتراجع دور الرسالة الصحفية، ففكرة التحرر التي صاحبت ظاهرة الربيع العربي لم تترجم بنفس مستوى الوعي أو المسؤولية لدى جميع الصحفيين ومن هنا أصبحت هناك ضرورة لتطوير المعايير السلوكية والتقيد بها من قبل الصحفيين والتي تخدم رسالة الإعلام وليس فقط وظيفة الإعلام.

وبشكل عام كانت مؤسسات التدريب في السابق تركز على الاحتياجات المهنية والقوالب الفنية وطريقة العمل الفني والتحرير وكيف تطورت الأدوات المهنية[٢٧]، ثم طرأت اختلافات على طبيعة برامج التدريب لوجود احتياجات جديدة والتي أصبح من المهم تدريب الصحفيين عليها.

وقد قدمت مؤسسات التدريب الصحفية تصوراً حول المهارات التي أصبح تطويرها أكثر إلحاحاً بعد ظاهرة الربيع العربي، إما لخصوصية هذه الظاهرة والتي تتطلب أسساً مهنية وأخلاقية معينة عند التغطية، أو لخصوصية ما أفرزته هذه الظاهرة من مستويات حرية لم يعتد عليها الإعلاميون في الدول التي شهدت ظاهرة الربيع العربي، والتي وصلت إلى حد من الانفلات الإعلامي وليس التحرر الإعلامي كما وصفه بعض الصحفيين.

وتُقَدِّم قيادات التدريب رؤية مفادها أن هناك أسساً لم يطرأ عليها أي تغيير من حيث أولويات برامج التدريب وخاصة ما يتعلق بالجانب الفني في ممارسة المهنة الصحفية، حيث تنطلق كل مؤسسة من الهدف الأساسي من برامج التدريب وهو تطوير مستوى الكفاءات الصحفية للوصول إلى إعلام يعكس الحقيقة كما هي، والمتلقي أو المتدرب هو الذي يقرر حاجاته الدقيقة وأهم شيء هنا ليس فقط ما يُقدَّم من علم أو معرفه من خلال برامج التدريب وإنما كيف تُقَدَّم هذه المعلومات بشكل دقيق غير منحاز مع التعود على هذه الطريقة في تقديم المعلومات.[٢٨]

ولهذه الغاية أصبحت مؤسسات التدريب الآن أكثر اهتماماً بتطوير الأداء اللغوي، فالأداء اللغوي وكيفية سرد الخبر وكيفية استخدام اللغة الفصحى لإيصال معلومة هو جانب مهم، وكيف تبسّط اللغة أو تبنى رواية معلوماتية مفيدة (تقدم لنا ما نحتاج أن نعرفه وفيها إضافة.) هناك معلومات أكثر ولون أكثر وتفاصيل أكثر يجب إضافتها لتنقل للقارئ ما يراه في واقعه ولكن بطريقة أكثر عمقاً، لأن الإنسان لا يلاحظ أمور بيئته دائماً بعمق أو لا يلاحظ التفاصيل ولا يرى إلا الأمور الخارجية. ومن المهم كذلك أن يلجأ الإعلامي للمصادر الصحيحة وأن يطور عنصر الشك للوصول للحقيقة الكاملة أو اليقين، أي من المهم تطوير الرؤية النقدية.[٢٩]وعلى صعيد الاحتياجات الأخرى التي أصبحت أكثر إلحاحاً فإنها تتعلق في معظمها بالجانب الحقوقي عند تغطية قضايا الربيع العربي، ففي السابق كانت برامج التدريب في بعض المؤسسات تُعنى بكيفية تعامل الصحفيين مع المشكلات أو الجوانب القانونية، ومع استمرار التركيز على هذه الجوانب بعد الربيع العربي، فقد ظهرت هناك حاجة أيضاً لتعزيز الخلفية الحقوقية لدى الصحفيين، فمثلاً عند تغطية أماكن النـزاعات التي لم يكن للصحفيين خلفية كافية حول آليات تغطيتها لا بد من فهم المسائل الحقوقية، وكذلك لحماية الصحفيين المهنية عند تغطيتهم لبعض القضايا وخاصة ما يرتبط بقضايا حقوق الإنسان، فالصحفيون في العالم العربي كانوا يقومون بالتغطية دون خلفية كافية حول حقوق الإنسان والانتهاكات التي قد تطاله من خلال تغطيتهم، فمثلاً تغطية المظاهرات كانت تتم من خلال تغطية الحدث ورصد عدد

الاصابات أي تغطية خبرية فقط، وهذا النوع من التغطية لم يعد يكفي فهناك أكثر من رواية في هكذا حدث، فالرواية التي ستصف تصدي رجال الأمن للمتظاهرين كونهم قاموا بأعمال شغب تعني أن الإعلامي ليست لديه خلفية حقوقية مناسبه، لأنه لا يعلم أنه لا يحق لرجال الأمن وصف التظاهر بأعمال شغب لأن التظاهر جزء من حق المواطن في التعبير عن الرأي، وبالتالي فإن الصحفي الذي لديه خلفية حقوقية مناسبة يستطيع أن يغطي الخبر ضمن معايير حقوق الانسان، ولو حصل وتجاوز المتظاهرون حقوقهم وقاموا بأعمال شغب، فهنا يجب أن يشير الإعلامي لذلك ويرصد أي تجاوز لرجال الأمن في فض التظاهر، لأنه حتى لو تجاوز المتظاهر حدود التعبير عن الرأي ومارس أعمال شغب فلا يحق لرجل الأمن استخدام الرصاص الحي ضده وفقاً للمعايير الحقوقية الدولية المعمول بها، وكذلك فإن نشر أو إظهار صور أطفال قتلى أمر يمنع وفقاً للمعايير الحقوقية، وكذلك فإن المطالبة بإعدام قاتل قبل إصدار حكم بحقه مخالف لحق هذا الإنسان إضافة أن التداول الإعلامي لهذا الأمر يتضمن تأثيراً توجيهياً للرأي العام مخالفاً للقيم التحريرية حيث أن من شأنه التأثير على قرار القاضي، أي أن التغطية الصحفية غير المسؤولة قد تحدث نتيجة لجهل الإعلامي بالخلفية الحقوقية التي تخصه أو تخص شخوص الحدث الذي يقوم بتغطيته، فليس من حق الصحافة أن تحرض على تغيير الرأي العام باتجاه معين بل واجبها أن تنقل المعلومات للتداول حولها بين أفراد المجتمع وليكونوا رأياً حولها، أي أن الإعلام وسيلة لتبادل الآراء وليس لفرض الآراء، ولتحقيق ذلك يجب أن تُعرَض الأخبار بشكل متوازن، لأن النظام الشمولي فقط هو الذي يصور أي رأي مخالف في الإعلام على أنه طابور خامس. أي أن تطوير الوعي بالجانب الحقوقي هو من أولويات الإعلام التي أصبحت أكثر إلحاحاً.

وفي الموضوع الحقوقي فإن هناك جانبين ينبغي أن يتم تطوير الكفاءات الصحفية وفقا لهما، أولاً: جانب التوعية الحقوقية المتعلق بكيفية التعامل مع القوانين المنظمة للعمل الإعلامي، وثانياً: جانب المعايير الحقوقية الذي زادت أهميته بعد الربيع العربي والمتعلق بكيفية تغطية القضايا دون المساس بحقوق الآخرين وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فلا يجوز منع إنسان من إبداء رأيه طالما يعبر بشكل سلمي حتى لو خالف القانون، وحتى لو عاقبته فيجب أن يكون العقاب من جنس العمل و متناسباً مع حجمه وطبيعته، فقد تقوم مؤسسة بفصل الموظف إذا بدر منه تقصير لكن لا يحق لها قتله.

وقد أدت ظاهرة الربيع العربي كذلك إلى تطوير الجانب التطبيقي العملي لبرامج التدريب، وأهمية طرح أمثلة جديدة عند التدريب مواكبة لأحداث الربيع العربي.

كما أظهرت تداعيات ظاهرة الربيع العربي أن هناك حاجة إلى تنظيم الإعلام وخلق بيئة ناظمة للعمل الإعلامي، بحيث يكون هناك رسالة لدى الإعلام هدفها توعية الناس ونقل المعلومات التي من حقهم أن يعرفوها، بالإضافة إلى تنمية القدرات الصحفية من الناحية الفنية، وتكون هذه الجهة الناظمة مسؤولة عن قضايا الإعلام.[٣٠]

ويجدر بالذكر كذلك أن هناك مشاريع تدريب ارتبطت مباشرة بالمتغيرات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي أفرزها الربيع العربي، فوجود اللاجئين السوريين في الأردن

يعني أهمية تقديم برامج تدريب لشخصيات في الحكومة والإعلام لشرح المشاريع الصحفية أو التنموية التي تستهدف اللاجئين أو الصحفيين الذين يغطون قضايا اللاجئين السوريين.[٣١]

المهارات الفنية التي أصبح من الضروري تطويرها لدى الصحفيين بعد الربيع العربي

إن المهارة الأساسية التي يفتقر إليها معظم الصحفيين في الوطن العربي هي رواية الحدث، فالعالم يحدث فيه تطورات وأحداث متسارعة لا يركز الإعلامي معها على النقطة الأهم في إطار الصورة الكلية، أي تلك التي لها انعكاسات على حياتنا الآنية والمستقبلية، ففي حدث مثل قطع الغاز المصري مثلاً نتأثر في الأردن بشكل مباشر عندما يؤدي ذلك لارتفاع أسعار فاتورة الكهرباء، ويؤثر على الوقود وعلى استهلاكنا للغاز والبنية الصناعية والاقتصادية للبلاد، أي أن هناك عدة جوانب في كل قصة، والإعلاميون بحاجة لتطوير آلية مهنية تستند للقيم الخبرية في تقييم واختيار الجانب الذي يركز عليه عند تناوله للقضية، أو بمعنى آخر يحتاج الإعلامي لتطوير مهارةِ كيف يرى القصة من جوانب مختلفة وعديدة، فقد اعتدنا في الدول العربية على رؤية الأشياء من نفق ضيق ووفق رؤية محدودة وزاوية صغيرة ولم نعود أنفسنا على رؤية الصورة الكاملة. من هنا فنحن بحاجة لتوسيع آفاقنا لتقديم رواية أفضل للقارئ.[٣٢]

وقد أصبح الإعلاميون كذلك بحاجة لتطوير آلية في معالجة هذه القضايا المتخصصة reporting thematic، ولتحقيق ذلك فعلى الصحفي أن يطور خلفية معرفية مناسبة للتخصص الذي يكون عليه، وكذلك التمكن من الاختصاص الدقيق والتركيز على فهم المصطلحات، ففي قضايا المحاكم والبرلمان مثلاً إذا لم يدرك الإعلامي طبيعة النظام الداخلي للبرلمان أو هيكلة المحاكم فإنه لن يستطيع تغطية قضايا المحاكم، وكذلك الأمر بالنسبة للمصطلحات الطبية لو كان يغطي قضية حول الصحة فمن المهم أن يكون مدركاً للمصطلحات وهكذا. وكل ذلك لتطوير التغطيات المتخصصة.

والإعلام الورقي اليوم لن يتمكن من الاستمرار في منافسة الإلكتروني ما لم يكن قادراً على التخصص في التغطية ليقدم الجديد والتفاصيل المهمة والمختلفة والمتخصصة لفهم ما وراء الخبر المباشر. وفي الولايات المتحدة الآن نجد أن بعض المجلات على سبيل المثال Foreign policy تحرص على التوجه للتعمق كي تستمر. فالصحف الورقية كي تستمر يجب أن تركز على التحليل والتحقيق خاصة الاستقصائي لأنه من الصعب أن ينشر إلكترونياً أو تلفزيونياً.[٣٣]

كما أن مهارة التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة أصبحت أكثر إلحاحاً بعد الربيع العربي لمواكبة التسارع اليومي في الأحداث[٣٤] وما يرافقها من تداعيات.

من الذي يحدد هذه الأولويات عادة؟

إن معظم مؤسسات التدريب في الأردن مؤسسات حكومية أو غير ربحية ومن هنا فإن أولويات موضوعات التدريب فيها تعتمد أساساً على الجهات المانحة في أغلب الأحيان، والتي تهتم عادة بقضايا الانتخابات والديمقراطية والتمكين الديمقراطي وقضايا الجندر، أما طريقة التدريب فتحددها مراكز التدريب.[٣٥]

إلا أن ذلك لا يعني أن موضوعات برامج التدريب تحددها بالكامل الجهات المانحة، ذلك أن تنسيق أسلوب تحديد طبيعة البرنامج يقوم على مبدأ عرض مشاريع على الجهات المانحة وفقاً

لأولويات مؤسسات التدريب، ولكن بالمقابل فإن الجهات المانحة بطبيعة الحال تختار ما يناسب أجنداتها. أي أن مؤسسات التدريب تحدد برامج التدريب، والجهات المانحة تقبلها أو لا تقبلها وقد تعرض على مؤسسات التدريب اهتماماتها أو أولوياتها وتختار منها مؤسسة التدريب ما يناسب اهتماماتها أو يتقاطع مع أولولياتها.[٣٦]

أما أولويات مؤسسات التدريب فهي تعتمد في كثير من الأحيان على عدد المتدربين، فالموضوع التدريبي الذي يطلبه عدد أكبر من المتدربين تنظم دوره حوله، ولكن تحدد المؤسسة التدريبية كذلك موضوعات تدريبية معينة تطرحها على المتدربين وفق أولوياتها. ولم يلاحظ حدوث تغير واضح في آلية تحديد طبيعة وموضوعات برامج التدريب بعد الربيع العربي.

الفئة التي تخضع للتدريب

يخضع لبرامج التدريب في الأردن في مختلف المؤسسات بشكل عام فئة منوعة أساسها الإعلاميون ورؤساء التحرير لكنها قد تشمل طلاب إعلامٍ وطلاباً من تخصصات منوعة[٣٧] في الجامعات، خاصة خلال الإجازات بين الفصول أو الإجازة الفصلية.[٣٨] و قضاةً أو محامين وفنانين، وأحياناً أشخاصاً ممن يعملون على تمرير رسائل صحفية معينة في شركات ومؤسسات، أو رجال أعمال يتدربون على تنظيم المؤتمرات الصحفية.[٣٩]

والتدريب يكون لمحامين كي يصبحوا قادرين على الدفاع في القضايا الصحفية القانونية، خاصة لو كانوا مستشارين لمؤسسات إعلامية وكذلك للعاملين في المؤسسات الصحفية. وكذلك تستهدف برامج التدريب موظفي القطاع العام في موضوعات مثل العلاقات العامة،[٤٠]بحيث تقدم لهم البرامج التدريبية التدريب المهني والقانوني وتعمل على تطوير الوعي القانوني لديهم،[٤١]وتقريبهم لمهنة الإعلام في حالة كونهم من تخصصات أخرى، ويختلف أسلوب مؤسسات التدريب في تقسيم المتدربين على برامج التدريب، فهناك من يحرص على أن يكون الجمهور لكل دورة تدريبية متجانساً ومنسجماً من حيث الفئة العمرية أو التخصص[٤٢]، وهناك من يتعمد أن يكون المتدربون من ذوي الخبرات الصحفية المتنوعة ومن أجيال متفاوتة لتبادل الخبرات.[٤٣]

من الذي يقوم بالتدريب؟

لا يوجد أساتذة متخصصون في كل شيء وإنما هناك أشخاص عندهم دراية كافية في تمرير المعلومات، هؤلاء هم من يعتمد عليهم في التدريب، فالمدرب هو واسطة لتمرير المعلومات للمتدرب ويتم اختياره بحيث يكون قادراً على خلق أجواءٍ تفاعلية جيدة تسمح بترسيخ المعلومات، لأن المحاضرات تفشل بدون تمارين فعلية وأجواء حيوية. والتركيز يكون على شخصية المتدرب وقدرته على توصيل المعلومة والتميز في الأداء. ومن المهم أن يحترم المدرب المتدرب أيضاً وأن تكون لديه رغبة في إحداث التغيير. وأفضل طريقة لتقييم مستوى المدرب هي أن يحدد ما الذي يقوم به أو على ماذا يعتمد أسلوبه في التدريب.[٤٤]

وبشكل عام، وإضافة إلى مهارة تحديد الهدف والآلية وتحلي المدرب بمهارات الاتصال اللازمة فإن مؤسسات التدريب في الأردن تحرص على أن يكون المدربون أشخاصاً متخصصين في التدريب ولديهم المهارات التدريبية في تصميم البرامج، ويمكن أن يكونوا من

الصحفيين المحترفين ذوي الخبرة في المجال العام وفي مجال التدريب الدقيق، وتعطى الأولوية للمدرب الأردني ثم العربي ثم الأجنبي[٤٥]، ويكون ذلك في ضوء الكفاءة المطلوبة.

أبرز المشاكل التي تواجه برامج التدريب في الأردن

إن من أهم مشاكل التدريب وفقاً لقيادات عدد من مؤسسات التدريب في الأردن هي المتدربون أنفسهم، وخاصة المهنيون فهم يشعرون بفوقية، وبعضهم بعد فترة عمل قليلة يعتقد أنه امتلك ناصية الإعلام[٤٦] أو قد يعتقد المتدرب أنه أعلى بخبرته من المدرب[٤٧]؛وأغلبية المتدربين لا يعتقدون أن هناك شيئاً يمكن أن يُضاف إلى معلوماتهم، كما أن برامج التدريب التي يلتحقون بها تكون أحياناً مفروضة عليهم أو فرصة للتحرر من أعباء عملهم اليومية، أفرصه لمعايشة تجربة انسانية جديدة خارج دائرة عملهم اليومي، وبالتالي فإنهم لا ينخرطون في برامج التدريب لتحقيق إضافة مهنية.[٤٨]

ومن المشاكل أيضاً والمرتبطة بمشكلة عدم وجود حافز لدى الصحفيين هي مشكلة عدم التزام الصحفيين[٤٩] بمواعيد البرنامج أو تكليفاته وذلك يعود لعدم قناعتهم بأهمية التدريب في كثير من الأحيان. كما أن طبيعة المعلومات المقدمة في برامج التدريب أحياناً لا تهتم بالتعمق في مضامينها أو لا تقدم جديداً، كذلك قد لا تحرص على اختيار مدربين مؤهلين تماماً للبرنامج التدريبي المقدّم، مما يراكم عدم ثقة في المدربين. كذلك فإن المؤسسات أحياناً لا تكون مدركة لأهمية برامج التدريب واحتياجات المتدربين. فلا بد أن يقدم المدرب تصوراً لبرنامج التدريب وآليته وتتم مناقشته فيه للتأكد من أنه يلبي أهداف مؤسسة التدريب، وأن يتم التحقق من ربطه بأهداف مباشرة فلا يجب أن يقتصر على تدريب نظري داخل القاعة بل لا بد من تدريب عملي وحتى خارج إطار قاعة التدريب وبنسبة ٢٥ % مثلاً، أو على الأقل يتم ربطه بعمل معين بعد التدريب كأن تكون ورشات التدريب جزءاً من سياق يتعين على المتدرب بعدها بثلاثة شهور مثلاً أن يقدم منتجاً معيناً، وهذا ما يقدم قيمة مضافة حقيقية.[٥٠]

كذلك فإن الثقافة المجتمعية التي لا تدفع أو تعزز أهمية تطوير القدرات تعتبر مشكلة حقيقية كما أن المؤسسات نفسها التي ترسل متدربيها لا تلزم نفسها بمعايير في اختيارها للمتدربين تسهم في انجاح الهدف من عملية التدريب وهو تطوير القدرات فقد ترسل مثلاً الصحفي الذي لا توجد عليه مسؤوليات مهنية كبيرة، وقد لا ترسل إعلاميين، بل إداريين وبالتالي لا تحسن المؤسسات اختيار المتدربين.[٥١]

أما المشكلة الأساسية أو العامة التي تواجهها مؤسسات التدريب في الأردن فهي مشكلة نقص التمويل فالمخصصات لا تكفي لاستقطاب مدربين مؤهلين دائماً.[٥٢]

ومن المشكلات أيضاً أن إدارات التدريب لا تقدم للمتدربين مساحة كافية من الوقت لتطبيق ما تعلموه.[٥٣]

وبشكل عام تبين أن التدريب في الأردن لا يؤدي دوره بالشكل المطلوب للأسباب آنفة الذكر كما أنه يكون في كثير من الأحيان على مدى قصير ودون متابعة، فتمويل اقتصاديات التدريب يجب أن يخصص لفترات تدريب أطول لتثبيت المهارات أكثر.[٥٤]

مقترحات لحل مشاكل التدريب وفقاً للقائمين عليه

إن مشكلة شعور المتدربين بالفوقية يمكن أن تحل على المدى الطويل وليس على المدى القصير؛ لأن وسائل الإعلام مكونة من الأشخاص الذين يعملون فيها، والإعلام غير المتطور مهنياً يؤدي لحالة اجتماعية سيئة وهذه تؤدي لحالة اقتصادية أسوأ. ويؤمل أن تعين التطورات التكنولوجية على كسر هذه الدائرة السلبية.

ومن الحلول بعيدة المدى أيضاً أن يتغير الواقع الاقتصادي لوسائل الإعلام كأن تحقق أرباحاً أكبر من مبيعاتها، فاتساع السوق الصحفية يعني امتلاك المؤسسات لإمكانيات أكبر مما يعني تجنيد طاقة أكبر وحث المتخصصين على ايجاد بدائل تكنولوجية متقدمة.[٥٥]

كذلك من المهم الاستعانة بالمتخصصين الأكاديميين لنشر الوعي بأهمية برامج التدريب[٥٦]، فذلك من شأنه تعزيز مستوى الالتزام ببرامج التدريب.

ولا بد أن يتم التدريب كذلك بالتنسيق مع قيادات المؤسسات الصحفية في علاقة مباشرة وتقديم التزام معين لضمان أن تظهر مخرجات عملية التدريب من خلال موضوعات يغطيها الصحفي، ومن المهم كذلك أن تتابع المؤسسة التدريبية المتدربين، على مستوى شخصي. وأن يطلب من إدارات الصحفيين والصحفيين تفريغهم ما أمكن خلال الفترة التدريبية أو إلزامهم أدبياً بحضور البرنامج التدريبي وتشجيعهم عليه.[٥٧]

وفيما يتعلق بمشكلة التمويل فلا يمكن أن تحل إلا بزيادة المخصصات المالية لبرامج التدريب، أو رفع رسوم الدورات، إلا أن ذلك قد لا يكون مجدياً خاصة وأن المتدربين غالباً ما يتم تمويل تدريبهم من قبل جهاتهم أو مؤسساتهم ومن مخصصاتها.[٥٨]

نتائج عامة وتوصيات

- أن برامج بناء الكفاءات في المؤسسات الصحفية والأكاديمية في الأردن لا تتم وفق استراتيجية تنطلق من الحاجات الفعلية للصحفيين في بيئة العمل الصحفي ولا تتم وفقاً للمراحل المنطقية التي تبدأ بأن تحدد المؤسسات الصحفية احتياجاتها.
- أن طبيعة هذه الاحتياجات تغيرت كثيراً بعد الربيع العربي وأصبحت هناك ضرورة لتحديد معايير سلوكية إضافة إلى المعايير المهنية والضوابط الأخلاقية.
- إن هناك مصطلحات فضفاضة يتم تداولها على الساحة الصحفية مثل الأخلاقيات العامة، الحياء العام، المصلحة العامة أو المصالح الوطنية وترتبط بشكل وثيق بممارسة العمل الإعلامي وتحتاج إلى تحديد أكثر وتوحيد بين المؤسسات الصحفية والمؤسسات التدريبية المختلفة، لأنها تستخدم في تقييد الممارسات الصحفية.
- إن برامج التدريب بحاجة لتعزيز الثقافة القانونية والحقوقية لدى الصحفيين.
- نحتاج إلى تطوير مهارات التفكير الإعلامي أي بناء الرواية الإخبارية وفقاً لقيم خبرية متناسبة مع طبيعة مجتمعاتنا العربية والإسلامية، قيمٍ تحترم قيمة الإنسان، وحقوقه.

- إن هناك اختلافا حول بعض المفاهيم بحاجة للتحديد كمفهوم الحرية المسؤولة والرقابة الذاتية خاصة بعد الربيع العربي حيث تعطي وسائل الإعلام أولوية لطرح الموضوعات التي تنسجم مع سياسة التحرير التي ترتبط بشكل وثيق بنمط الملكية وتوجهات مالك المؤسسة.
- إن أغلب المؤسسات الصحفية مرتبطة بالأنظمة والحكومات والأجهزة الأمنية أي انها ليست مستقلة لتغلب مصلحتها على شيء آخر ومن هنا يجب إعادة النظر في هيكلة النظام الإعلامي بما ينسجم مع المستجدات ومسيرة الإصلاح.
- نحتاج إلى وجود بيئة ناظمة للعمل الإعلامي بحيث تتولى متابعة العمل الإعلامي لضمان مستوى مهنيٍ أفضلَ في الأداء بعيداً عن القيود.
- إن القيم التحريرية والخبرية والمؤسسية يجب أن يضاف لها الآن القيم الأخلاقية من منظور عربي اسلامي ينسجم مع مجتمعنا في توصيف المسؤولية أو الحرية عند ممارسة العمل الصحفي خاصة وأن المعايير الدولية على خلاف ما يعتقد الكثيرون لا تتعارض مع قيمنا في الخطوط الرئيسية وإنما تختلف فقط في بعض التفاصيل.
- إن النصوص القانونية التي تسهل الوصول للمعلومات لتعزيز مفاهيم الشفافية والافصاح وحق الناس في تداول المعلومات بدون قيود، وبما يراعي خصوصية الظرف السياسي وأخلاقيات المهنة أصبحت ضرورة واضحة.
- إن برامج التدريب الجديدة يجب أن تراعي في بناء الكفاءات خصوصية الظرف والموضوع من منظور أكثر شمولية ويتناسب مع المعايير المهنية الجديدة المستوحاة من واقعنا، أو لتأصيل نظري منسجم مع طبيعتنا الإنسانية وظروفنا وفق معيار ثابت لا يتغير بل يواكب المتغيرات الزمنية والمكانية، وهو القرآن الكريم.

المراجع:

١. مروّة، أديب: **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، بيروت: مكتبة دار الحياة، ١٩٦١م، ص٨٢.

٢. البرصان،إلهام: **واقع التدريب الصحفي للصحفيين الأردنيين في ظل الصحافة الرقمية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، المجلد ٢٠٢١، ٧٧ (الجزء الثالث المجلد الرابع)، أكتوبر ٢٠٢١، الصفحة 1855-1835

٣. الدليمي، عبد الرزاق: **فن التحرير الإعلامي المعاصر**، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص ١٢٤-١٢٦.

٤. مكاوي، حسن عماد: **أخلاقيات العمل الإعلامي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤م، ص٣١-٣٢"، نقلاً عن: يوسف، محمود. **"**أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي**"**، **المؤتمر العلمي السابع لكلية الإعلام بجامعة القاهرة عن الإعلام وحقوق الإنسان العربي**، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٥١-٣٥٢.

٥. يوسف، محمود: **"أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي"**، ص٣٧٤-٣٨٥.

٦. البخاري ومسلم**: صحيح مسلم،** عن موقع الإسلام الدعوي والإرشادي كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمّال، حديث رقم ١٨٣٢، ص١٤٦٣.

٧. عبدالله، نسرين: **"تأثير سمات بيئة العمل الصحفي على أداء القائمين بالاتصال دراسة تحليلية مقارنة"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة،٢٠١١.

الهوامش:

[1]مروّة، أديب: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، بيروت: مكتبة دار الحياة، ١٩٦١م، ص٨٢.

٢البرصان، إلهام، واقع التدريب الصحفي للصحفيين الأردنيين في ظل الصحافة الرقمية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، المجلد ٢٠٢١، ٧٧ (الجزء الثالث المجلد الرابع)، أكتوبر ٢٠٢١، الصفحة 1855-1835

٣المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٨، عدد ٢، ٢٠١٥

٤محمود، عبدالغفار، ماجستير "تأثير التدريب على تطوير الأداء الإعلامي: دراسة حالة على مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير "في،رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في كوبنهاغن ٢٠١٤،نقلاً عن الموقع الالكتروني، صفحة:
https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/05/201551295922815495.html

٥ https://sotor.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9/

٦ https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47825

٧ https://sotor.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9/

٨عبد الرحمن عواطف: أستاذ صحافة بجامعة القاهرة في إحدى المحاضرات.
٩الدليمي، عبد الرزاق: فن التحرير الإعلامي المعاصر، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص ١٢٤-١٢٦.
١٠مكاوي، حسن عماد: أخلاقيات العمل الإعلامي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤م، ص٣١-٣٢"، نقلاً عن: يوسف، محمود. "أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي"، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإعلام بجامعة القاهرة عن الإعلام وحقوق الإنسان العربي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٥١-٣٥٢.

١١يوسف، محمود، "أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي"، ص٣٧٤-٣٨٥.
١٢درّة،يسار:مدير التدريب في معهد الإعلام الأردني، مقابلة شخصية، بمكتبه بعمّان، ١٩-١١-٢٠١٣.
١٣درّة،يسار، مقابلة شخصية.
١٤درّة،يسار، مقابلة شخصية.
١٥البخاري ومسلم: صحيح مسلم، عن موقع الإسلام الدعوي والإرشادي، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمّال، حديث رقم ١٨٣٢، ص١٤٦٣.
١٦ منصور، فتح: مدير التدريب في مركز حماية وحرية الصحفيين، مقابلة شخصية، بمكتبه بعمّان، ٩-١٢-٢٠١٣.
١٧سكر،أحمد: مدير التدريب في وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، مقابلة شخصية، بمكتبه بعمّان، ١٠-١٢-٢٠١٣.
١٨منصور، فتح، مقابلة شخصية.
١٩سكر، أحمد، مقابلة شخصية.
٢٠حزاز،معالي: المكتب الإعلامي-اليونسكو، **مقابلة شخصية**، بمكتبها بعمّان، ٢٩-١٢-٢٠١٤.
٢١منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٢٢درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٢٣درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٢٤منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٢٥درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٢٦حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٢٧منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٢٨درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٢٩درّة، يسار، مقابلة شخصية.
٣٠حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٣١حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٣٢درّة، يسار، مقابلة شخصية.
٣٣منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٣٤سكر، أحمد، مقابلة شخصية.
٣٥درّة، يسار، مقابلة شخصية.
٣٦منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٣٧منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٣٨سكر، أحمد، مقابلة شخصية.
٣٩درّة، يسار، مقابلة شخصية.

٤٠سكر، أحمد، مقابلة شخصية.
٤١منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٤٢منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٤٣الشريف، سناء: نائب مديرة مركز الإعلاميات العربيات، **مقابلة شخصية**، بمكتبها بعمّان، ٧-١-٢٠١٤.
٤٤درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٤٥منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٤٦منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٤٧حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٤٨درّة، يسار، مقابلة شخصية.
٤٩الإمام،محاسن: مديرة مركز الإعلاميات العربيات، **مقابلة شخصية**، بمكتبها بعمّان، ٧-١-٢٠١٤.
٥٠منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٥١حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٥٢سكر، أحمد، مقابلة شخصية.
٥٣منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٥٤درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٥٥درّة،يسار، مقابلة شخصية.
٥٦حزاز، معالي، مقابلة شخصية.
٥٧منصور، فتح، مقابلة شخصية.
٥٨سكر، أحمد، مقابلة شخصية.